عدنان أبو عامر*

المواجهة الأخيرة في غزة.. دلالات الميدان ومؤشرات السياسة

تعرض هذه المقالة بإيجاز، أهم المؤشرات العسكرية التي رافقت جولة المواجهة الأخيرة في غزة، وتربطها بالتطورات السياسية، وتخرج منها باستخلاصات استشرافية مستقبلية.

لا يزال الفلسطينيون يتابعون نتائج آخر عدوان عسكري شنّه جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة يومَي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في ظل ما تركه من النتائج العسكرية والدلالات السياسية الكثيفة.

فهذه المواجهة حملت العديد من المؤشرات العسكرية والسياقات السياسية، داخلياً وخارجياً، والتي ربما تصلح للبناء عليها تحضيراً لمواجهات قد تقع مستقبلاً، أو لتهدئة قد يتم إبرامها بين المقاومة وإسرائيل.

أولاً: الدلالات الميدانية

يمكن اعتبار هذه المواجهة التي شهدها قطاع غزة والجبهة الإسرائيلية الداخلية هي الأقوى والأسخن، وفي الوقت ذاته الأقصر، منذ انتهاء العدوان الأخير على غزة في صيف سنة ٢٠١٤، فمدتها لم تتجاوز الأربع وعشرين ساعة، لكن ساعاتها القصيرة حملت جملة دلالات ومؤشرات عسكرية، على النحو التالي:

١ ـ المفاجأة الأمنية

وقعت المواجهة عقب الكشف عن قوة إسرائيلية خاصة جنوبي قطاع غزة مساء ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ما زالت المعلومات بشأن مهماتها الأمنية تحيط بها الضبابية والتكتم، على الرغم من التخمينات والتكهنات. غير أن الحدث أسفر عن مقتل ضابط إسرائيلي برتبة كولونيل، واستشهاد سبعة فلسطينيين، بينهم قائد في كتائب القسّام الجناح العسكري لـ "حماس".

* رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأمة ـ فلسطين، غزة.

وعلى الرغم من الفشل الإسرائيلي في إتمام مهمة هذه القوة الخاصة، ومقتل أحد ضباطها، فإن خسارة "حماس" بمقتل كوادرها السبعة، واستباحة إسرائيل لحدود قطاع غزة في ظل سيطرة الحركة المحكمة، أحرجتا هذه الأخيرة كثيراً أمام قواعدها والرأي العام الفلسطيني، وشكّلتا ضغطاً عليها بضرورة الرد، لأكثر من سبب:

أ ـ لم يكن هذا هو الاختراق الأول للاستخبارات الإسرائيلية في قلب القطاع، لكنه الأكثر وضوحاً وتجلياً، الأمر الذي اعتُبر استخفافاً إسرائيلياً بأجهزة "حماس" الأمنية.

ب ـ سقوط هذا العدد الكبير من مقاتلي الحركة وقادتها الميدانيين في ضربة واحدة.

ج ـ تزامن العملية الإسرائيلية مع الجهود المصرية والأممية لإبرام التهدئة.

وفي الوقت ذاته، فإن استمرار إسرائيل في هذه العمليات النوعية ذات البعد الأمني والاستخباراتي الحساس، أياً يكن أهدافها، ينمّ عن قراءة إسرائيلية ذات مدلول سياسي بأن الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ما زالت تحت وصاية أجهزة إسرائيل الأمنية وسطوتها وجيشها، باعتبارها الحديقة الخلفية للأمن الإسرائيلي.

ولئن كان الفضاء الاستخباراتي الإسرائيلي يتم في الضفة الغربية عبر التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية تارة، والاجتياحات المتكررة للجيش الإسرائيلي طوراً، فإن العمليات الأمنية السرية في قطاع غزة هي الأسلوب الأكثر رواجاً، حتى لو تخللها كشف لهذه الخلية أو تلك.

٢ ـ القراءة العملانية

ردت المقاومة عبر "غرفة العمليات المشتركة" على إسرائيل عقب كشف قوتها الأمنية الخاصة، ورجحت التقديرات الأمنية والاستخباراتية في تل أبيب أن الفعل الفلسطيني سيقتصر على رشقات صاروخية تقليدية في غلاف غزة، مثلما جرت العادة، بحيث يمكن لإسرائيل استيعابها، على الرغم ممّا قد يتخلله من فعل وردة فعل.

تجاوزت المقاومة التقدير الإسرائيلي كاشفة إخفاقاً استخباراتياً في تقدير الموقف، فقصفت ما بعد غلاف غزة، عبر استهداف مدينة عسقلان شمالي القطاع، واستخدمت صاروخ كورنيت للمرة الأولى منذ أعوام ضد حافلة عسكرية إسرائيلية، بينما دمر سلاح الجو الإسرائيلي عدة مبانٍ في قلب مدينة غزة.

بدا واضحاً حجم الكثافة الصاروخية التي أطلقتها المقاومة على إسرائيل خلال أربع وعشرين ساعة، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان عبارة كررها بعض قادة "حماس" في الأشهر السابقة، وفحواها أن أي مواجهة عسكرية مع إسرائيل ستحمل مفاجآت، منها أن الكم الصاروخي الذي سقط عليها في حرب الخمسين يوماً في سنة ٢٠١٤ سيسقط في عدة ساعات أو دقائق.

قيل في حينه إن هذا الحديث الصادر عن المقاومة، والمتخم بالمبالغة والتضخيم، قد يمنح إسرائيل ذريعة ودعاية ترويجية فحواهما أنها تواجه عدواً في غزة لديه فائض من القوة العسكرية والإمكانات التسليحية، الأمر الذي يجعلها تحصل على غطاء دولي للرد على هذه القوة الصاروخية.

لكن "حماس" نفذت ما هددت به، وأطلقت ٥٠٠ قذيفة صاروخية في يوم واحد على المستعمرات الإسرائيلية، وتوعدت بتوسيع رقعة النار إذا استمر العدوان الإسرائيلي.

وبذلك سارت المقاومة وإسرائيل في هذه الجولة وفق سياسة شفا الهاوية، وكادتا تنزلقان إلى مواجهة لا يرغبان فيها، على الأقل حالياً.

بدت المقاومة أكثر اندفاعاً في هذه الجولة رغبة منها في جباية أثمان من إسرائيل بأثر رجعي عن جملة انتهاكاتها في الأسابيع الماضية التي أسقطت عدداً من الشهداء الفلسطينيين، بينما جاء القصف الإسرائيلي أكثر اتساعاً من هجمات سابقة من خلال تدمير مبانٍ سكنية عالية بعدة طبقات، من دون أن يسقط قتلى فلسطينيون، ربما رغبة منها في عدم استفزاز المقاومة خشية توسيع رقعة صواريخها داخل إسرائيل.

٣ ـ العامل الزمني

إن قيام إسرائيل، في ذروة مباحثات التهدئة برعاية مصر، بعملية أمنية ذات بعد استخباراتي وأمني، يجب ألاّ يفاجىء أحداً من المتابعين للسلوك الإسرائيلي ذي البعد الأمني والاستخباراتي، وحتى العسكري منه، لأن إسرائيل تضع أمنها فوق كل اعتبار، وتتعامل بمقتضياته بعيداً عن المسار السياسي التفاوضي؛ هكذا فعلت منذ انطلاق عملية السلام قبل ربع قرن ويزيد، وما زالت.

لكن الدلالة التوقيتية والبعد الزمني اصطدما هذه المرة بجهود مصر التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، للوصول إلى هدنة في قطاع غزة، الأمر الذي جعلها تعتبر العملية الإسرائيلية الخاصة، وما تلاها من تصعيد عسكري، صفعة موجهة إليها بالدرجة الأولى. ووجد ذلك تعبيره في أن مصر بلّغت إسرائيل ضرورة وقف تصعيدها في غزة، والالتزام بمسار التهدئة.

أكثر من ذلك، فإن قدوم وفد جهاز الاستخبارات المصرية إلى مهرجان تأبين الشهداء الفلسطينيين عقب انتهاء التصعيد حمل رسالتين: الأولى "تضامنية" مع الفلسطينيين، والثانية "احتجاجية" على إسرائيل. وفي النهاية استجاب الطرفان، المقاومة وإسرائيل، لجهود القاهرة لوقف إطلاق النار، في صورة نادرة من تلاقي المصالح في هذه اللحظة الفاصلة بين مصر و"حماس" وإسرائيل.

في الإطار الزمني ذاته، ربما استخلصت "حماس" من مواجهات الماضي دروساً عملانية، أهمها تقليل الإطار الزمني لأي جولة تصعيد، واختصار أي معركة مقبلة، في ظل النتائج القاسية التي خلفتها حرب ٢٠١٤ ذات الخمسين يوماً، وهذا واضح في الجولة الأخيرة التي لم تزد على يوم واحد.

أكثر من ذلك، لعل تزامن التصعيد العسكري الإسرائيلي مع التوترات الأمنية الجارية على الجبهة الشمالية خدمت الفلسطينيين هذه المرة، فلا شك في أن إسرائيل تخوفت من اندلاع مواجهة عسكرية مع لبنان أو سورية، وربما إيران، الأمر الذي حدا بجنرالات الجيش الإسرائيلي إلى أن يختصروا في عدوانهم على غزة، تنبهاً لجبهة أقوى وأسخن وأشد.

إن الترتيب الإسرائيلي للتهديدات المحيطة يصنَّف على النحو التالي:

أ ـ غزة الأكثر حرجاً.

ب ـ لبنان الأكثر خطورة.

ج ـ سورية الأكثر تعقيداً.

د ـ إيران الأبعد مدى.

إن التقويم الإسرائيلي للتوتر الأمني السائد في غزة، يكمن في التصاقها الجغرافي بحدود إسرائيل الجنوبية. صحيح أن قدرات

غزة القتالية لا تقارن بما تملك قوى أُخرى في المحيط، إلاّ إن التّماس اليومي المباشر يجعل من غزة صداعاً مزمناً لدى دوائر صنع القرار الإسرائيلي، وهو صداع لا بد من علاجه بأي طريقة.

ثانياً: المؤشرات السياسية

إن الكثافة النارية في المواجهة الأخيرة التي شهدتها غزة، قابلها زخم سياسي كبير داخل غزة وخارجها، ولعله تأكيد أن التصعيد حمل رسائل سياسية في كل من غزة وتل أبيب، على النحو التالي:

١ ـ المقاومة المسيسة

على الرغم من أزيز الطائرات الإسرائيلية التي قصفت أهدافاً في غزة، وأصوات القذائف الفلسطينية التي استهدفت المستعمرات الإسرائيلية الجنوبية، فإنه بدا واضحاً أن "حماس" وإسرائيل ما زالتا متمسكتين بجهود التهدئة التي تبذلها مصر، مع أن غبار النيران في الجبهتين بدّد كثيراً من الآمال بنجاح تلك الجهود.

ربما تُظهر قراءة المدلول السياسي لأداء "حماس" العسكري خلال المواجهة الأخيرة في سنة ٢٠١٨، أنها تعلمت الدرس جيداً، وطبّقت على الأرض قاعدة أن "المفاوضات هي امتداد للحرب بوسائل ناعمة، كما أن الحرب هي امتداد للمفاوضات بوسائل خشنة."

ففي الوقت الذي تعرضت غزة لعدوان إسرائيلي قوي وشرس، خرج بيان رسمي من المقاومة فحواه أنها منفتحة على جهود التهدئة المصرية، وأنها في موضع الدفاع عن النفس أمام العدوان الإسرائيلي، مسجلة نقطة سياسية أمام الرأي العام الدولي، الأمر الذي دفع كلاً من المبعوث الأممي لعملية السلام نيكولاي ميلادينوف وروسيا، إلى تحميل إسرائيل مسؤولية التصعيد، وهي من المرات النادرة التي يكسب فيه الفلسطينيون مواقف سياسية دولية وازنة في ذروة اشتباكهم العسكري مع إسرائيل.

٢ ـ زلزال إسرائيل السياسي

انتقل الزخم السياسي للمواجهة الأخيرة في غزة إلى إسرائيل ذاتها، حين أعلن وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان استقالته من الحكومة احتجاجاً على ما قال إنه تراخٍ منها أمام غزة، وعدم تطبيق لمخططات عسكرية قدمها للقضاء على "حماس" دفعة واحدة، والتخلص من هذا الأرق الذي تشكله غزة لمستعمرات الغلاف.

ولم تقتصر التبعات السياسية لمواجهة غزة في إسرائيل على هذه الاستقالة، بل تجاوزتها أيضاً إلى رغبة حزب "البيت اليهودي" اليميني وزعيمه "نفتالي بينت" الشريك الأساسي لحزب الليكود في الائتلاف الحكومي، في الحصول على هذه الحقيبة الشاغرة، حتى إنه وجه إنذاراً جدياً إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بمنحه إياها، وإلاّ فإن حزبه سينسحب من الحكومة، الأمر الذي يعني انفراط عقد الائتلاف الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل.

بعيداً عن التفصيلات الحزبية الدقيقة، فإن مواجهة غزة أحدثت هزة أرضية داخلية في الحلبة الحزبية والسياسية الإسرائيلية، على الرغم من استطاعة نتنياهو "ذي الأرواح السبعة"، أن يثني شريكه بينت عن الانسحاب من الحكومة، شرط أن يوفر الأمن لمستوطني غلاف غزة، ويكبح جماح المقاومة، من دون

أن يشرح كيف، وبأي طريقة: ضربة أم صفقة؟

٣ ـ إحياء المحاور الإقليمية

لم تتوقف الدلالات السياسية على الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل تعدتهما إلى الإقليم أيضاً. ولئن كانت مصر ذات علاقة موضوعية مباشرة بملف التصعيد الذي حدث، كونه يخرب جهودها الحثيثة لتحقيق التهدئة، فإنه بدا واضحاً أن صوت ما كان يُعرف قبل أعوام بـ "محور الممانعة والمقاومة"، الذي تقوده إيران مع سورية وحزب الله والقوى المنضوية تحت لواء هذا المحور، ارتفع هذه المرة مديناً العدوان الإسرائيلي ومتضامناً مع غزة.

ففي مقارنة متواضعة أولية للموقف الذي أعلنته إيران وحلفاؤها من العدوان الإسرائيلي الأكبر على غزة في سنة ٢٠١٤، مع نظيره من آخر جولة في سنة ٢٠١٨، يظهر أن التصريحات تغيرت، والمواقف تقاربت، وأن "حماس" وحلفاءها في غزة اقتربوا أكثر من المحور الذي كانوا أحد أركانه قبل انفراط عقده بعد الثورات العربية في سنة ٢٠١١.

ما زلنا نذكر كيف أن إيران وحزب الله انتظرا في سنة ٢٠١٤ نحو ١٧ يوماً قبل إصدار أول موقف يدين العدوان الإسرائيلي على غزة، لكن اليوم في ذروة الهجوم الإسرائيلي نرى البيانات المتضامنة تخرج تترى من طهران، إلى بيروت، مروراً ببغداد حيث القوى السياسية والأيديولوجية التابعة للمحور ذاته، ونسمع الدعوات في هذه العواصم إلى جمع التبرعات لغزة، كأن هذه المواجهة أعلنت استئناف تشكيل ذلك المحور من جديد.

ثالثاً: تجدد المواجهة

على الرغم من مرور وقت على هذه المواجهة المسلحة في غزة، فإن دلالاتها السياسية والعسكرية ما زالت تتواصل. ومع أن أصوات الطائرات والمدافع والصواريخ هدأت، إلاّ إن ضربة قوية أصابت الردع الإسرائيلي، وهذا باعتراف الجنرالات والوزراء أنفسهم.

ويمكن حصر هذه الدلالات في التباين الواضح الذي تشهده الأروقة السياسية والعسكرية والأمنية في غزة، فيما يتعلق بالآراء والتقديرات لقراءة السلوك الإسرائيلي المتوقع:

١ ـ هناك مَن يرى أن إسرائيل لن تستوعب ما حدث لقوتها الأمنية التي كُشفت في غزة، ولا ضرب مبانيها السكنية في مستعمرات غلاف غزة، وبثّ هذه الصور على الهواء مباشرة.

وهذا الرأي يستند إلى الإرث التاريخي العسكري للجيش الإسرائيلي الذي يرى أن قوته الردعية هي التي تؤمن له الحماية من أي هجمات معادية، ذلك بأن ما جرى في غزة قد يشجع ويجرّىء قوى إقليمية على التحرش بإسرائيل، والانتقام منها، ولا سيما في لبنان وسورية اللتين نفذ سلاح الجو الإسرائيلي ما يزيد على ٢٠٠ غارة جوية في أجوائهما خلال الأعوام الماضية.

قامت العقيدة العسكرية الإسرائيلية على جملة مبادىء واعتبارات، أهمها: الردع والإنذار والحسم؛ وبما أن الأداء العسكري الإسرائيلي شهد منذ أشهر سلسلة تراجعات تُوّجت في المواجهة الأخيرة مع غزة، فإنه يبدو طبيعياً أن تصدر التقديرات القائلة إن إسرائيل ستعود إلى ترميم صورتها الردعية

المتآكلة، وهذا التقدير ليس فلسطينياً وعربياً فقط، بل إن أوساطاً إسرائيلية واسعة طالبت به أيضاً، خشية تبدُّد ما تبقّى من صورة "الجيش الذي لا يُقهر".

٢ ـ رأي آخر له وجاهة يعتبر ما حدث جزءاً من السجال الذي تعيشه إسرائيل مع القوى المعادية لها، داخل فلسطين وخارجها، فهي تنجح تارة، وتخفق طوراً، وهذا ديدن المواجهات العسكرية. فإسرائيل لا تخوض مشكلة عائلية مع هذا التنظيم أو تلك الدولة، وإنما هي منظومة تديرها مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية، وبالتالي فهي تفكر بعقل بارد.

يعتقد أصحاب هذا الرأي من الفلسطينيين، أن إسرائيل دولة تُتخذ القرارات فيها على نار هادئة. صحيح أنها تفكر في استرداد صورتها الردعية التي تضررت كثيراً في الأشهر الأخيرة، لكن لديها أساليب وطرق عديدة في تحقيق ذلك، وهذا ليس بالضرورة عبر الإغارة مجدداً على غزة، مثلما يتخيل العقل العربي الفلسطيني لتحقيق الثأر.

٣ ـ ينتقل أصحاب الرأي الثالث خارج الحدود الفلسطينية استناداً إلى الأحاديث الإسرائيلية المتكررة عن التهديدات في سورية ولبنان، سواء بمنع إقامة قواعد عسكرية إيرانية في الأراضي السورية، أو بحرمان حزب الله من الحصول على أسلحة نوعية توصف بأنها "كاسرة للتوازن"، ومن إقامة مصانع لإنتاج الصواريخ على أراضي الدولة اللبنانية.

خاتمة

ما زال أمامنا وقت لنعرف وجهة السلوك الإسرائيلي مع قطاع غزة، والذي قد يتخذ واحداً من ثلاثة مسارات متوقعة:

١ ـ أن تنفّذ إسرائيل عمليات أمنية غامضة تعيد إليها صورة المنظومة الأمنية التي تنفذ عملياتها بأيدٍ «نظيفة» من دون ترك بصماتها، باغتيال أو اختطاف أو مسمى آخر.

٢ ـ اتّباع سلوك عسكري سافر وفظّ يمنح الجيش الإسرائيلي فرصة الإمساك بزمام المبادرة من جديد، عبر تنفيذ عملية استعراضية في قلب قطاع غزة أو خارجه، تمنحه "صورة الانتصار" المطلوبة.

٣ ـ انكفاء إسرائيل على داخلها، كي تعيد استخلاص الدروس والعبر، بحيث لا تتكرر هذه الأخطاء التي شهدتها مواجهة غزة الأخيرة. ■